

رجح تدفق السيولة من الشركات والصناديق العالمية إلى البورصة

# «الوطني» يتوقع تأثيراً محدوداً لتعديل قانون الضريبة على الإيرادات الحكومية

التقرير استبعد قفزة في الاستثمارات الأجنبية ويرى أن القانون يعزز آمال الكويت لاستقطابها رغم استمرار المعوقات

الحالات. إضافة إلى ذلك، يتوقع للقانون الجديد أن يسهل الأمور على الشركات الأجنبية بتقليصه لأوجه الاختلاف التي كانت تبرز في الماضي حول ما يخضع وما لا يخضع من الأرباح للضريبة، حيث نص القانون الجديد وبشكل تفصيلي على مصادر الدخل التي تخضع لها أحكام القانون. وفي تطور هام، فقد أبقى القانون الجديد أرباح الشركات الأجنبية الناجمة عن تداول الأسهم في سوق الكويت واضح نشاط الشركات الأجنبية في الكويت. وقد تمثل أهم هذه التعديلات في التخلي عن تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية التي كانت تراوح ما بين 5% إلى 55% والمفروضة على الأرباح التي تتجاوز 5250 ديناراً، والاستعاضة عنها بضريبة موحدة لكافة شرائح الدخل تبلغ 15%.

كما تضمنت هذه التعديلات الإعفاء من ضريبة الدخل لأرباح الشركات الأجنبية الناجمة عن عمليات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، سواء تمت هذه العمليات بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق صناديق ومحافظ الاستثمار. هذا إلى جانب إعفاء أرباح وكلاء الشركات الأجنبية من الكوئيتيين من الضريبة في حال نجحت تلك الأرباح عن المتاجرة ببضائع أجنبية لحسابهم الخاص. وبالطبع، فإن دخل الأفراد من غير الكوئيتيين لا يخضع لقانون ضريبة الدخل، حيث يطبق القانون فقط على الشركات الأجنبية التي لها كيان قانوني مستقل.

وقد نص القانون الجديد وبشكل واضح على مصادر دخل الشركات الأجنبية التي ستخضع للضريبة، إلى جانب تحديدها لما هو مسموح تنزيهه من الدخل من المصاريف والتكاليف التي انقفت في سبيل توليد ذلك الدخل. وتكمن أهمية هذا التعديل في إزالة حالة الغموض والعشوائية التي كانت تنجم في الماضي نتيجة لغياب الشفافية في هذا المجال.

وكان مجلس الأمة قد أقر هذه التعديلات في 26 ديسمبر من عام 2007، على أن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ مع بداية الفترة الضريبية التي تعقب نشر القانون في الجريدة الرسمية. كما منح هذا القانون وزارة المالية فترة ستة أشهر لاعداد اللائحة التنفيذية، وبالتالي فإن أي تعديلات جديدة لن تدخل حيز التنفيذ لحين صدور اللائحة التنفيذية.

عقب الضريبة

وأشار الوطني إلى أن

التنفيذية، وأخيراً مصروفات المركز الرئيسي ووفقاً للنسب المحددة بالألحقة التنفيذية. كذلك الحال، فقد وضع القانون الجديد أن أرباح الوكلاء التجاريين من الكوئيتيين لا تخضع للضريبة، في حين أن العمولات التي تدفع للشركات الأجنبية في ظل اتفاقية الوكالة المبرمة معها ستخضع لضريبة الدخل. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أرباح الوكلاء التجاريين من الكوئيتيين لا تخضع للضريبة ما دام أن هذه الأرباح قد نجحت عن بيعهم للسلع لحسابهم الخاص.

الشركات الأجنبية

ووفقاً لتقرير الوطني، فإن معظم الشركات الأجنبية ستشهد تراجعاً في حجم التزاماتها الضريبية وفق القانون الجديد، إلا أن الشركات التي تحقق أرباحاً دون مستوى 37.500 ديناراً الصغيرة الحجم التي ستتأثر برفع طفيف للشرائح الضريبية الصغيرة. أما بالنسبة للشركات الصغيرة الحجم التي ستتأثر من ذلك الإجراء، فقد أشار الوطني إلى أن البيئة الضريبية قد أصبحت أكثر سلاسة ووضوحاً. فوفقاً للقانون القديم، فإن ارتفاع الأرباح بالدرجة التي تجعلها تخضع لشرائح ضريبة أعلى كان ينجم عنه إخضاع كافة هذه الأرباح لنسبة الضريبة الأعلى، مما يعني أن المعدل الفعلي لهامش الضريبة يتجاوز 100%، مما يعتبر بالنسبة لبعض الشركات عائقاً جوهرياً للاستثمار في الكويت. وبالمقابل، فإن الضريبة الموحدة قد أزلت هذه العوائق، ويسرت عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

وبشكل عام، يتوقع لقانون الضريبة الجديد أن يسهم في تعزيز الاستثمارات الأجنبية في الكويت جراء تخفيض عبء الضريبة على معظم المنطقة عموماً لاسيما في قطاعات البنوك والمصارف والاتصالات. وحول دول الخليج أكد بنك الكويت في تقريره استمرار الاقتصاديات الخليجية في مسيرة ازدهار اقتصادي العام الخامس على التوالي متأثرة بالدرجة الأولى باستمرار أسعار النفط في التصاعد إلى مستويات قياسية. وقال إن الدول الخليجية أصبحت تحظى بأهمية نسبية أكبر ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية في ضوء ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي والنجاح المحقق في سبل توظيف هذه الوفرة النفطية. وأضاف أن الدول الخليجية أصبحت ضمن قائمة الدول الأسرع نمواً في العالم وأسهمت الفوائض المالية الضخمة في الموازنات الحكومية وفي تجارتها مع العالم الخارجي في تحول الدول الخليجية إلى لاعب رئيسي في أسواق المال العالمية لاسيما عن طريق الصناديق السيادية وفي زيادة درجة مساهمتها في برامج التنمية الاقتصادية في المنطقة.

إيرادات الحكومة

وبلغة الأرقام، يتوقع الوطني أن يحمل التعديل الجديد آثاراً محدودة على إيرادات الحكومة. فإيرادات الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الكويت قد بلغت 49 مليون دينار خلال السنة المالية 2006/2007، أي ما يعادل 5% فقط من جملة الإيرادات غير النفطية لذلك العام، ونحو 0.3% من إجمالي الإيرادات. وفي حال نجاح الكويت في استقطاب شركات أجنبية جديدة نتيجة للتدليل الضريبي، فإن الأثر في المدى القصير على إيرادات الكويت سيكمن في حجم الأرباح الجديدة التي ستجلبها الشركات القائمة من الكويت. أما إيرادات الحكومة، فإن التعديلات الأخيرة تبقى خطوة إيجابية في طريق خلق نظام ضريبي مساند للنشاط الاقتصادي.

قانون الاستثمار الأجنبي المباشر منح إعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية

والبيع للأموال أو البضائع أو الحقوق بها وفتح مكتب دائم في دولة الكويت يجري فيه إبرام عقود البيع والشراء، والأرباح الناتجة عن تأجير أو استثمار أي علامة تجارية أو تصميم براءة اختراع أو حقوق التأليف والطبع، والعمولات المستحقة أو الناشئة عن اتفاقيات التمثيل أو الوساطة التجارية، وأرباح النشاط الصناعي والتجاري،

الالتزامات الضريبية قد ترتفع على الشركات الصغيرة لكن هامش الضريبة سيتراجع

والأرباح الناتجة عن الشراء والبيع للأموال أو البضائع أو الحقوق بها وفتح مكتب دائم في دولة الكويت يجري فيه إبرام عقود البيع والشراء، والأرباح الناتجة عن تأجير أو استثمار أي علامة تجارية أو تصميم براءة اختراع أو حقوق التأليف والطبع، والعمولات المستحقة أو الناشئة عن اتفاقيات التمثيل أو الوساطة التجارية، وأرباح النشاط الصناعي والتجاري،

الأجانب أو على الشركات الكويتية التي يساهم بها غير الكوئيتيين، سواء بصفة شريك أو حامل لحقوق ملكية ما لم تكن حقوق الملكية هذه عائدة لشركات أجنبية، وحينها يتم فرض الضريبة على حصة الشركة الأجنبية من الأرباح.

مصادر الأرباح

والى جانب تعديل نسبة الضريبة، لحظ الوطني أن القانون الجديد قد حرص بشكل واضح مصادر الأرباح التي ستخضع للضريبة، وتحديدًا: الأرباح المتحققة عن أي عقد بنفذ كلياً أو جزئياً في دولة الكويت، والمبالغ المستغلة أي علامة تجارية أو تصميم براءة اختراع أو حقوق التأليف والطبع، والعمولات المستحقة أو الناشئة عن اتفاقيات التمثيل أو الوساطة التجارية، وأرباح النشاط الصناعي والتجاري،

شريحة الأرباح الخاضعة لضريبة	نسبة الضريبة (القانون القديم)	نسبة الضريبة (القانون الجديد)	شريحة الأرباح الخاضعة لضريبة	نسبة الضريبة (القانون القديم)	نسبة الضريبة (القانون الجديد)
0-5,250	0	15	150,000-112,501	30	15
5,251-18,750	5	15	150,001-225,000	35	15
18,751-37,500	10	15	225,001-300,000	40	15
37,501-58,250	15	15	300,001-375,000	45	15
58,251-75,000	20	15	375,001 فأعلى	55	15
75,001-112,500	25	15			

بالمقارنة مع قانون القديم، فإن ضريبة الدخل كخطوة لا تفرض على دخل الأفراد

## البنك يصدر أول تقرير سنوي للمسؤولية الاجتماعية

عزز بنك الكويت الوطني مؤخرًا من صدارته في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال إصداره لأول تقرير سنوي للبنك عن المسؤولية الاجتماعية (CSR Corporate Social Responsibility) وذلك بالتزامن مع تقريره السنوي المالي لعام 2007. ويأتي إصدار هذا التقرير الذي يسלט الضوء على مبادرات الوطني ومساهماته في المبادئ الإنسانية والاجتماعية والتعليمية والرياضية على المستويين المحلي والإقليمي على امتداد السنة المالية 2007 ليؤكد مجدداً على الريادة التي ينفرد بها البنك على أكثر من صعيد، كما أنه يشجع وبلغت الانتباه إلى الدور الذي يستطيع القطاع الخاص الكويتي القيام به على صعيد الاهتمام بقضايا المجتمع والمساهمة في عملية التنمية الشاملة.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس «لجنة البنك والمجتمع»، ناصر مساعد السائر إن الهدف من وراء هذه المبادرة يتمثل في توفير فعاليات وأعمال البنك في عام 2007 «في إطار الوفاء بمطالبات مواطنيتنا المؤسسية والنهوض بمسؤولياتنا الاجتماعية التي تحتل موقع الصدارة في قائمة اهتمامات بنك الكويت الوطني وتشكل ركناً أساسياً من أركان رؤيته الاستراتيجية التي تنص على الوفاء بمسؤولياتنا تجاه المجتمع الذي ننتمي إليه على الوجه الأمثل».

وكان بنك الكويت الوطني قد فاز مؤخراً بأول جائزة كويتية للمسؤولية الاجتماعية لعام 2007 وذلك تقديراً لدوره العريق والتميز في خدمة المجتمع، حيث تم إعلان اختيار البنك ومنحه الجائزة، التي شهدت تنافساً حاداً، خلال حفل خاص نظمته للجنة المسؤولة عن الجائزة تحت رعاية وبحضور رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم محمد الخرافي.

لا داعي للقلق بعد الآن حول كيفية تأسيس مكتبك، الحل لدى مراكز أبو التي توفر لك كافة احتياجات مكتبك بعرض واحد، بحاجة لاتخاذ مكتب اليوم واحد؟ اسبوع الشهر؟ سنة أو أكثر؟ إن مراكز أبو بمكاتبها الرابحة لفروسة والحجيرة بالكامل جاهزة لتأمين طلبك.

مكاتب مجهزة بالاثاث والخدمات كاملاً... بانتظاركم

## مكاتب فورية

القطاع الخاص

ولاحظ البنك أن القطاع الخاص الكويتي كان في

وأوضح أنه قد أمكن تحقيق هذه الفوائض رغم التزايد الحاد في حجم المصروفات الحكومية بشقيها الجاري والرأسمالي كما أن التزايد الملحوظ في حجم الإيرادات النفطية كان وراء الخطة الاستثمارية الطموحة التي تعتمزم الحكومة تنفيذها خلال السنوات الخمس المقبلة لاسيما في قطاعات النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية والمعارف وبتكلفة أولية يقدر أن تتجاوز 60 مليار دينار.

وأشار إلى أن قرار الكويت الأخير بتخفيض نسبة ضريبة الدخل المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية من 55% إلى 15% بدءاً من يناير 2008 سيساعد أيضاً في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي يعزز من دور القطاع الخاص في السنوات المقبلة.

يذكر أن الكويت تأتي في المرتبة الأخيرة من قائمة الدول الخليجية في حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها حيث بلغ نصيبها نحو 32 مليون دينار عام 2006 أو ما يعادل فقط 0.3 في المئة من إجمالي التدفقات إلى الدول الخليجية مجتمعة.